الجمهورية التونسية

وزارة التربية

تونس، في 13 مارس 2019

بـــلاغ

تعبّر وزارة التربية عن عميق الاستياء من العمليّة الشّنيعة المتعلّقة بقضيّة التحرّش الجنسي لأحد المعلّمين بجهة صفاقس بعدد من تلاميذه وتمّ على خلفيّتها إصدار بطاقة إيداع بالسّجن في حقّه من قبل السّيد قاضي التحقيق المتعهّد بالموضوع منذ تاريخ 08 مارس 2019،

وتؤكّد وزارة التربية أنّها بصدد متابعة التحرّيات القضائيّة الجارية في الموضوع والتنسيق مع مصالح وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السنّ ومع السيد وكيل الجمهورية والسيد قاضي الأسرة بالمحكمة الابتدائية بصفاقس2 والمصالح الأمنيّة بالجهة، علما وأنّ الأبحاث الأوّلية تفيد أنّ ارتكاب هذه الجريمة تمّ خارج أسوار المؤسّسة التربوية وهو تصرّف فردي معزول، الأسرة التربوية منه براء.

كما تعلم الوزارة أنّه تمّ التعهّد في الإبّان بالتلاميذ المتضرّرين من قبل فريق متكوّن من 20 أخصّائيّا نفسانيّا يرجعون بالنّظر إلى وزارة التربية إلى جانب الاستعانة بقسم الطّب النفسي للأطفال بالمستشفى الجامعي الهادي شاكر صفاقس لإجراء المرافقة والمتابعة النفسية اللازمة لكلّ التلاميذ والأولياء.

هذا وتؤكّد وزارة التربية وبالتوازي مع المسار القضائي، على أنّها اتّخذت على الفور كافّة الإجراءات الإدارية والقانونيّة المستوجبة ضدّ مرتكب هذه الجريمة النّكراء في حقّ أبنائنا التلاميذ، وأنّ الموضوع يظلّ محلّ متابعة واهتمام الوزارة مركزيّا وجهويّا ضمانا لحقوق التلاميذ المنتهكة ماديّا ومعنويّا.

الجمهورية التونسية وزارة التربية